أولويات لمؤتمر بروكسل السابع

المركز السوري للعدالة والمساءلة
حزيران/ يونيو ٢٠٢٣

قبل عقد مؤتمر بروكسل السابع لعام ٢٠٢٣ حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، يحدد المركز السوري للعدالة والمساءلة مجموعة أولويات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ردع تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية	١
إيقاف الجهود المبذولة لإعادة اللاجئين/ وطالبي اللجوء السوريين	٢
ضمان إغاثة منكوبي الزلازل بشكل عادل	٤
بناء التعاون للبحث عن الأشخاص المفقودين	٥

ردع تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية

في أعقاب الزلزال الذي وقع في شباط/فبراير، سارعت الدول المجاورة لسوريا إلى التطبيع مع حكومة الأسد، والتي بلغت ذروتها بعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية على الرغم من انعدام التقدّم في قضايا حقوق الإنسان. حيث لا تزال الحكومة السورية تنعم بالإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتواصل ارتكاب جرائم خطيرة ضد المدنيين.

يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ألا تقبل أي مستوى من التطبيع السياسي في ظل عدم إحراز تقدم ملموس نحو وقف الانتهاكات، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة. ويجب أن يركز أي نقاش حول التطبيع على الكيفية التي يمكن بها لمثل هذه العملية أن تحقّق تغييرات سياسية ملموسة لتقديم منافع فورية للسوريين، مثل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

ينبغي على الاتحاد الأوروبي:

- الاحتفاظ بموقف الاتحاد الأوروبي الموحّد ضد القيام بالتطبيع دون إحراز تقدم ملموس لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين، ودعم الإجراءات القانونية الواجبة، وسيادة القانون.
- مواصلة منح الأولوية للمحاكمات الجنائية ضد الجناة السوريين في أوروبا ودعمها.

إيقاف الجهود المبذولة لإعادة اللاجئين/ وطالبي اللجوء السوريين

تواصل الدول المضيفة للاجئين في أوروبا والشرق الأوسط انتهاك حقوق اللاجئين، ويشمل ذلك القيام بعمليات صدّ وترحيل غير قانونية، وغالبًا ما ترتفع وتيرة هذه العمليات جرّاء المشاعر السياسية المعادية للاجئين. حيث دخلت تركيا ولبنان، على وجه الخصوص، في دوامة سنوية من تأجيج **المشاعر المعادية للاجئين للتوافق مع الجداول الزمنية للجهات المناحة**، وخاصة قبل انعقاد مؤتمر بروكسل. ففي كلا البلدين، تم ترحيل السوريين رغمًا عنهم، أو بحجة اتفاقيات العودة "الطوعية" التي يتم توقيعها تحت الإكراه. وإن استخدام الإكراه والعنف لإجبار السوريين على التوقيع على أوراق عودة "طوعية" يشكّل إعادة قسرية.

وعلى غرار ذلك، قامت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بخفض الحماية لطالبي اللجوء، وفي بعض الحالات قامت بإصدار **رسائل تهديدية للأطفال السوريين** تطلب من عائلاتهم المغادرة أو مواجهة احتمال الترحيل أو الاحتجاز لأجل غير مسمى. حيث تقوم **اليونان** و**الدنمارك** و**دول أخرى في الاتحاد الأوروبي** بارتكاب انتهاكات ضد طالبي اللجوء، أو تقوم بتمويل وكالات لتؤدي تلك المهمة، ومنها **الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتِكس)**. يجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وضع حد فوري لهذه الممارسات والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي لحماية طالبي اللجوء، وإنشاء مسارات آمنة وقانونية للهجرة بدلًا من اللجوء إلى عمليات الصدّ القسرية وغير الإنسانية.

ينبغي على الاتحاد الأوروبي:

في أوروبا:

» إنهاء الاحتجاز لأجل غير مسمى للسوريين الذين لا يستطيعون العودة إلى سوريا.

» وقف أي عمليات ترحيل للاجئين وطالبي اللجوء السوريين إلى دول ثالثة مثل تركيا ورواندا. ورفض الجهود المبذولة لإنشاء المزيد من مرافق معالجة طلبات اللجوء في "بلد ثالث" خارج أوروبا.

» التحقيق مع الدول والكيانات التي تقوم بعمليات صد عنيفة للمهاجرين على حدود أوروبا وفي البحر، ومنها تلك التي تقوم بها وكالة فرونتِكس، ومتابعة الإجراءات القضائية ضد الدول والكيانات المذكورة، من خلال البرلمان الأوروبي، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، والمحكمة الجنائية الدولية.

» تخفيف القيود المفروضة على الوثائق الصادرة من سوريا كشرط للحصول على الإقامة القانونية، تقديرًا للصعوبة المتزايدة في الحصول على جواز سفر سوري أو تجديده.

في الشرق الأوسط:

» إعادة الالتزام بدعم البلدان المضيفة للاجئين، وخاصة تركيا ولبنان، للتخفيف من الضغوط الاقتصادية التي قلبت الرأي العام ضد اللاجئين واستبعدتهم من الكثير من الاقتصادات المحلية.

» النظر في إنشاء تدفق تمويلي متعدد السنوات يمكن التنبؤ به لكلا البلدين؛ لاستباق دوامات العنف السنوية ضد اللاجئين قبل انعقاد مؤتمرات المانحين.

» الاستفادة من القنوات الدبلوماسية والإنسانية لإلزام لبنان وتركيا بوقف عمليات الإعادة المنظمة إلى سوريا التي تعدّ بمثابة إعادة قسرية.

ضمان إغاثة منكوبي الزلازل بشكل عادل

كان التعهد الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بدعم من الشركاء بقيمة ٧ مليارات يورو للإغاثة الطارئة، بمثابة استجابة مُلحّة للخراب والدمار الناجمين عن الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٢٣. كما أدت إضافة استثناءات إنسانية من العقوبات لمدة ستة أشهر إلى تخفيف الآثار المروعة للمبالغة في الامتثال؛ غير أنه، بشكل عام، لم يتم توزيع المساعدات في سوريا بشكل سريع بما فيه الكفاية ولا بشكل عادل.

مع توزيع المساعدات وتقدّم جهود إعادة الإعمار، ينبغي على الدول المانحة ضمان أن متطلبات التتبع والمراقبة الصارمة تمت إعادتها لتسهيل عمليات الشفافية والكفاءة ومساءلة المانحين.

ينبغي على الاتحاد الأوروبي:

- إعداد مسار لإعادة تنفيذ متطلبات التتبع والمراقبة الصارمة لمساعدة المانحين، والتي تم تخفيفها في الانتشار السريع للإغاثة الطارئة.
- تنفيذ إجراءات المراقبة والتقييم لضمان عدم التلاعب بالمساعدات أو استخدامها للتهرب من العقوبات المستهدِفة للحكومة السورية وحلفائها، أو بيعها بشكل غير قانوني من أجل الربح.
- ضمان وصول مساعدات كافية إلى شمال غرب سوريا والدعوة إلى إجراء تحقيق مع الأمم المتحدة بشأن إخفاقاتها في الاستجابة الطارئة.
- التفاوض حول إنشاء معابر حدودية إنسانية إضافية بين تركيا وسوريا بالإضافة إلى المعابر التي أعادت الأمم المتحدة فتحها في الأسبوع الثاني بعد وقوع الزلزال.
- تقييم صرف مساعدات الزلزال التي قدّمها الاتحاد الأوروبي إلى الحكومة التركية للتحقق من توزيعها بشكل عادل على جميع الناجين من الزلزال وفق الحاجة وبغض النظر عن الأصل القومي، امتثالًا لالتزاماتها الدولية، ومنها بيان التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لعام ٢٠١٦.
- النظر في زيادة استيعابه للاجئين من المنطقة للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية المتفاقمة في أعقاب الزلازل.

بناء التعاون للبحث عن الأشخاص المفقودين

في آب/أغسطس عام ٢٠٢٢، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرًا منتظرًا يوضح بالتفصيل الهيكلية والولاية الممكِّنين لمؤسسة مقترحة مكلفة بالبحث عن الأشخاص المفقودين في سوريا. وفي حين أنها خطوة مرحّب بها نحو تحديد مصير الأشخاص المفقودين ولمّ شمل الأسَر، إلا أن أي جهود مبذولة لآلية مستقبلية سيتم إعاقتها بسبب تعذُّر الوصول إلى البلد وعدم تعاون الجاني الأساسي، ألا وهو الحكومة السورية.

يملك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فرصة للاستفادة من الزخم الأخير الناجم عن التطبيع، لإقناع الحكومة السورية بالتعاون مع مثل هذه الآلية؛ حيث لن تتطلب مثل هذه المفاوضات من الدول الغربية الانخراط في التطبيع، ولكن بدلًا من ذلك يمكن لدول الاتحاد الأوروبي العمل مع الحلفاء الإقليميين الذين يقدّمون مساعدات اقتصادية لسوريا، لضمان أن هذا الدعم مشروط بإحراز تقدم ملموس، يشمل القيام بإطلاق سراح المعتقلين.

ينبغي على الاتحاد الأوروبي:

- فصل قضايا المعتقلين عن المفاوضات السياسية والقرار ٢٢٥٤، وتقديم حوافز حقيقية وملموسة تشجّع دمشق على إطلاق سراح المعتقلين وتحديد أماكن الأشخاص المفقودين.
- الانخراط مع الدول التي قامت بتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية للتفاوض على ربط الدعم الاقتصادي وغيره بأهداف محددة، منها وقف المزيد من حالات الإخفاء القسري، وإطلاق سراح السجناء، والتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- تشجيع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان تمكّن عائلات المعتقلين من مقاتلي تنظيم داعش المتهمين، من معرفة مكان أحبائهم والتواصل معهم.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

syriaaccountability.org | @SJAC_info